ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

دفاتر MECAS V°18 / N°1 / Juin 2022

# أثر السياسات الاقتصادية الراهنة على آداء القطاع الزراعي (2000–2017)

# The impact of current economic policies on the performance of the agricultural sector (2000-2017)

**محمدي بهيجة**[1]

ط.د ، مخبر الاقتصاد الغير رسمي المؤسساتية و التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
bahidja.mohammedi@univ-tlemcen.dz

**غازي نورية**[2]

استاذة التعليم العالي، مخبر الاقتصاد الغير رسمي المؤسساتية و التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
ghazi.n@outlook.com

تاريخ الاستلام : 07.03.2022 ,تاريخ القبول :05.04.2022 ,تاريخ النشر:06.06.2022

**الملخص:**

يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها ان تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و من أجل ذلك سعت الدولة و منذ استقلالها الى ترقيته و دعمه من خلال عدة سياسات اقتصادية و فلاحية، و من خلال هذه الورقة البحثية نهدف الى دراسة أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي –باعتبارهما السياسات المطبقة على القطاع الزراعي في الفترة الراهنة– على سير و نمو القطاع الزراعي و مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، و ذللك بالوقوف على ماهية السياستين و أهدافهما، و عرض نتائجهما، و قد خلصت الدراسة الى ان نمو القطاع الزراعي له تأثير إيجابي نوعا ما على النمو الاقتصادي الا أن آداءه يبقى ضعيفا مقارنة مع امكانياته.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع الزراعي، السياسات الاقتصادية، الأداء، التنمية.

**تصنيف JEL:** O13,P41, Q18

**Abstract :**

The agricultural sector is one of the most important strategic sectors that can contribute to advancing economic development, and for this reason, the state has sought, since its independence, to promote and support it through several economic and agricultural policies, and through this research paper we aim to study the

[1] المؤلف المراسل

impact of the national plan For agricultural development and the policy of agricultural and rural renewal on the progress and growth of the agricultural sector and the extent of its contribution to economic development, by identifying the nature and objectives of the two policies, and presenting their results, and the study concluded that The growth of the agricultural sector has a somewhat positive impact on economic growth, but its performance remains weak compared to its capabilities.

**Keywords** : agricultural sector, economic policies, performance, development
**Jel Classification Codes:** O13,P41, Q18

## مقدمة:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تزخر بالإمكانيات الزراعية و ذلك بحكم موقعها الجغرافي الممتاز و مناخها المعتدل، كما أن القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية التي تعتمد عليها البلدان في تنمية اقتصادياتها، لذلك اهتمت الجزائر بكيفية النهوض بهذا القطاع و تطويره من خلال مختلف السياسات و الإصلاحات المتتالية عليه منذ الاستقلال و الى يومنا هذا، و كون ان هذا القطاع هو قطاع متجدد فأحسن ما قد تفكر فيه الدولة هو تكثيف عملية استغلاله بغية تحقيق الكفاف و الحد من التبعية الغذائية و كذلك توليد موارد مالية أجنبية بتصدير المنتجات الوطنية و الحد من الاستيراد، و بعد تحليل ما قدمته السياسات السابقة و محاولة سد النقائص و المشاكل التي واجهتها توصلت الجزائر في الأخير الى تطبيق إصلاحات جديدة تضم برامج مختلفة و متنوعة منذ بداية الالفية الثالثة التي تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و التي تهدف الى تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للعاملين فيه و زيادة الإنتاج الفلاحي مع المحافظة على الموارد الطبيعية و العمل على تنميتها.

## إشكالية الدراسة:

مع بداية الالفية الثالثة ازدادت جهود المسؤولين تجاه هذا القطاع بتطبيق إصلاحات جذرية سواء تعلق الأمر بالأرض أو الفلاح و تلقى دعما ماديا و ماليا لم يسبق له مثيل في الإصلاحات الاقتصادية السابقة، و كان الهدف منها زيادة الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني و الخروج من التبعية، و كذا المساهمة في التنمية الاقتصادية.

و في هذا السياق جاءت الدراسة بطرح الإشكالية التالية:

**ما هو أثر السياسات الاقتصادية الراهنة على أداء القطاع الزراعي الجزائري ؟**

## 1- مفاهيم أساسية حول السياسات الاقتصادية، الفلاحية و القطاع الزراعي الجزائري:

### ا- تعريف السياسة الفلاحية:

سنتطرق أولا لتعريف بعض المفاهيم التي لها علاقة طردية مع السياسة الفلاحية:

- **تعريف السياسة الاقتصادية:**

السياسة الاقتصادية هي مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية و التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية، ..الخ [1]

هي عبارة عن خطة محددة، تستهدف هدفا معينا في فترة زمنية معينة، كما قد تستهدف مجموعة من الأهداف فقد تستهدف مجموعة من الأهداف فقد تستهدف مجموعة من الأهداف، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من خلال التحكم في عمليتي التضخم و الانكماش، بواسطة التحكم في التغيرات الإنتاجية و تغيرات القدرة الشرائية للعملة

[1] **عبد المجيد قدي (2005)**، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية،، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر، ص29.

الوطنية ، كما تستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق التنمية الاقتصادية، بزيادة الناتج القومي الفردي، بما يحقق أعلى مستوى معيشة للأفراد[1].

- **تعريف السياسة الفلاحية:**

يمكن إعطاء عدة تعاريف للسياسة الفلاحية من بينها ما يلي:

مجموعة من الإجراءات التي تتدخل بها الدولة ، لتوجيه نشاط القطاع الريفي و تنميته على المدى المتوسط و البعيد، باحداث تغيرات في نظم الإنتاج و تحديد قواعد المنافسة.[2]

تعتبر السياسة الفلاحية مجموعة تدابير و الإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الزراعي من الواردات و لرفع مداخيل المزارعين. [3]

- **اهداف السياسة الفلاحية و وسائل تحقيقها:**

تهدف السياسة الفلاحية، لحل مجموعة من المشاكل و التحديات في القطاع الفلاحي، و التي من شأنها ان تعرقل المهام التي تؤديها الفلاحة، مثل مسألة العقار الفلاحي ن تثبيت سكان الأرياف، و الحد من هجرتهم للعمل الفلاحي، كيفية الاحتياط من الجفاف و التصحر، تنمية المحاصيل الزراعية المحلية، و التي تتميز بالاستهلاك الواسع، الاهتمام بتربية الدواجن، الأغنام و المواشي.

الا أن أية سياسة فلاحية يجب أن تتضمن كهدف رئيسي، توفير الغذاء للسكان و بكمية كافية، هذا من جهة أخرى، ضمان حياة معيشية حسنة للفلاحين تسمح لهم بممارسة النشاط المهني بأحسن الضروف.[4]

و بشكل عام يمكن تلخيص أهداف السياسات الفلاحية، في هدفين رئيسيين هما: [5]تحقيق الجدارة الإنتاجية الاغلالية و الاقتصادية: و التي تعني استخدام أقل ما يمكن من الموارد الزراعية في انتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع زراعية و غذائية، و الهدف من ذلك، هو اجتناب استنزاف الموارد الفلاحية المتوفرة، أي ان السياسة الفلاحية، تحقق الاشباع دون استعمال كل الموارد الزراعية. و عدالة توزيع الدخل: تعني العدالة، محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول، ومستويات المعيشة للافراد، و تحديد حد أدني لمستوى معيشة الفرد.

**ب- القطاع الزراعي الجزائري و امكانياته:**

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي ممتاز هذا ما يجعلها تتمتع بإمكانيات عالية تتلخص فيما يلي:

**أولا: الإمكانيات الأرضية:**

[1] **أبو الوفا عصام و علي يوسف خليفة (1975)**، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية دار المطبوعات الجديدة، ص349.

[2] **Denis, herbel et autre(2013)** , manuel de formation aux politiques agricoles en afrique, paris maisonneuvre et larose, p 127.

[3] **حسين خليل (2007)**، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت ، دار المنهل اللبناني،ص 343.

[4] **Mohammed Elyes Mesli(2007)** , l'agronomie et la terre. Algerie , edition alpha, , p84.

[5] **أبو الوفا عصام و علي يوسف خليفة،(1975)** مرجع سابق، ص 356-363.

تتميز الجزائر برقعة جغرافية كبيرة إذ تبلغ 2381741 كم مربع ، و هي بذلك تحتل المرتبة 11 عالميا من حيث المساحة، أما بالنسبة للأراضي الزراعية و التي تعد من أهم مكونات عناصر الإنتاج الزراعي، فإن المصادر الوطنية و الأجنبية تؤكد أن للجزائر رصيدا هاما من الأراضي القابلة للاستصلاح يقدر بـ 40.9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية. [1]

أي ما يقدر بـ 40541000 هكتار و هذه الأراضي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: [2]

1. **الأراضي القابلة للزراعة:** هي ما يستغل فعلا من الأراضي و ما ليس مستغل لكن يدخل في نطاق الأراضي الزراعية الممكن استصلاحها، و تقدر الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر بـ 42.5 مليون هكتار أي بنسبة 17.8% من المساحة الإجمالية ، و تدخل ضمنها الأراضي الصالحة للزراعة و المراعي و الأراضي الغير منتجة، إلا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة غير ثابتة ، فهي تزداد بالاستصلاح و استغلال أراضي جديدة، و تتناقص نتيجة بعض العوامل الطبيعية و البشرية كالتوسع العمراني، التصحر الانجراف...
2. **الأراضي الصالحة للزراعة:** هي الأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي و التي تخصص لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، و تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ 8403570 هكتار، أي بنسبة 19.8% من الأراضي القابلة للزراعة .
3. **المساحة المحصولية:** و هي تلك المساحة من الأراضي التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة، و هي محددة بعاملين رئيسيين هما المساحة التي تزرع سنويا، و نوع الدورة الزراعية المطبقة (أحادية، ثنائية، ثلاثية).

**ثانيا: الموارد المائية:**

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات عموما بما في ذلك الزراعة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الزراعي من جهة و من جهة أخرى فهو مورد نادر يفترض الاهتمام به و ترشيد استخدامه و حمايته من الإسراف و التلوث.

يمكن تقسيم الموارد المالية المستعملة في الزراعة الجزائرية من خلال ما يلي: [3]

1. **مياه الأمطار:** تقدر كمية الأمطار التي تتساقط على الجزائر بـ 197 مليار متر مكعب في السنة، و هو معدل ضعيف إذا ما قورن بالدول الواقعة في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، و تتميز الأمطار في الجزائر بالتذبذب و عدم الانتظام في سقوطها، و هذا ما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة ، ما له اثر مباشر على الإنتاج الزراعي سلبا،حيث نلاحظ توقف سقوط الأمطار لعدة شهور في حين يكون احتياج بعض المحاصيل الزراعية كالحبوب مهما للمياه في تلك الأوقات.
2. **المياه السطحية** :

و هي مياه الوديان و الأنهار ، و التي تعتبر قليلة في الجزائر و تقدر كميتها بـ 15.4 مليار متر مكعب في السنة، و المستغل منها يقدر بـ 20% فقط حيث يضيع الباقي في البحر و الشطوط.

3. **المياه الجوفية:**

بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في الشمال و الباقي في الصحراء إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة، لتهيئة الآبار ، و قد قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود و إدخال تقنيات جديدة للري تمثلت بالري بالتنقيط و طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف و تحليه مياه البحر.

## 2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي :

[1] **فاتح حركاتي (2016)**، الإكتفاء الغذائي في ضل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مؤسسة عالم الرياضة و النشر و دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الطبعة الأولى ، ص67.

[2] **زناقي إبراهيم (2009)**، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، جامعة الجزائر ، ص39.

[3] **زناقي إبراهيم (2009)**، مرجع سابق ، ص 42.

عرف القطاع الفلاحي عدة إصلاحات، و قد كان الهدف من كل تلك الإصلاحات هو إيجاد الاطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة أو أفضل من السابق و هذا يعني الاستغلال الأمثل لكل الطاقات المتاحة.

## 1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2009):

هو عبارة عن آلية ترمي الى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. [1]

كما يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية و الإنتاج الفلاحي سواءا كان نباتيا أو حيوانيا و أيضا حماية سكان الأرياف، و يتكون من عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA.

- **أهداف المخطط PNDA:** تمثل في:4[2]
- الحماية و الاستغلال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين.
- ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التافس الفلاحي و دمجه ي الاقتصاد العالمي.

- **برامج المخطط الوطني للتنمية:** [3]

**1- دعم ترقية الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع:**

يعمل الدعم الفلاحي على تطوير و ترقية الإنتاج الوطني و الإنتاجية عن طريق تقديم قروض و تجهيزات فلاحية للفلاحين وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة، و هذا يتم بإنشاء مزارع نموذجية لتوفير البذور و المشاتل و استخدام هذه المزارع كحقل للتجارب و إخضاعها للتقنية العلمية.

**2- تكييف أنظمة الإنتاج:**

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص و ملائم و كذا على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين.

**3- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:**

[1] **جمال جعفري، العجال عدالة (2018)**، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و اثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد02، ص 105.

[2] **جمال جعفري، العجال عدالة (2018)**، مرجع سابق، ص 106.

[3] **جلال الملاح (1991)**، تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للطباعة و النشر، السعودية 1991، ص12.

كان برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز الفلاحي يهدف إلى استصلاح الأراضي خاصة ذات الطابع الرعوي و المناطق الصحراوية، و هي مخصصة لغرس النخيل .كما تجدر الإشارة إلى أن المستفيدين هم العاطلين عن العمل و خريجي الجامعات.

**4- البرنامج الوطني للتشجير:**

من أهداف البرنامج إعطاء الأولوية للتشجير الاقتصادي و المفيد و ذلك عن طريق غرس الأشجار المثمرة مثل الزيتون و التين و تكثيف الغابات من اجل المحافظة على التربة.

**5- استصلاح الأراضي بالجنوب:**

تم إعادة توجيه هذا البرنامج و ذلك من حيث: الأهداف، الشروط، طرق التنفيذ. و منه فان استصلاح الأراضي حول الواحات تم في إطار الامتيازات الفلاحية.

## وضعية القطاع الزراعي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال فترة تطبيق البرنامج ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذه سمح لما يقارب 15000 فلاحا و مستثمرا الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي و الملائم لمختلف الخصوصيات، و لقد أظهرت النتائج الأولية من إقبال العالم الفلاحي و الريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل الاستثمار، ففي عام 2001 عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليار دينار أي ما يقارب 9.2 بالمائة من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13.2 بالمائة مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا ب 5 بالمائة مقارنة بعام 1999.[1]

يبين لنا الجدول الموالي تطور الوفرة الغذائية مع بداية تطبيق البرنامج

**الجدول رقم (1): تطور الوفرة الغذائية من سنة 2000 الى 2008.**

| السنة | الإنتاج الوطني (طن) | الواردات الغذائية (طن) | الوفرة الغذائية (طن) | نسبة التغطية من الإنتاج الوطني (%) |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 9133812 | 7387655 | 16521464 | 55 |
| **2001** | 11488390 | 6869349 | 18357739 | 63 |
| **2002** | 11352317 | 8798204 | 20150521 | 56 |
| **2003** | 15760371 | 7924447 | 23684818 | 67 |
| **2004** | 17756851 | 8103798 | 25860649 | 69 |
| **2005** | 17865149 | 8503942 | 26369091 | 68 |

[1] **د رايس حدة، د رحال ايمان (2018)**، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2018، ص54.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 70 | 26391325 | 7844663 | 18546662 | **2006** |
| 69 | 25505005 | 7999492 | 17505513 | **2007** |
| 64 | 26171336 | 9541821 | 16629515 | **2008** |

**المصدر:** وزارة التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق، ص02

حيث نلاحظ من خلال الجدول النمو المعتبر للإنتاج الفلاحي الذي تجاوز سنة 2008 16.5 مليون طن، لتحسين نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية للافراد بالإنتاج الفلاحي المحلي، الا ان النمو السكاني انتقل من 30.4 مليون نسمة الى 34.5 مليون نسمة وكذلك الملاحظ هنا انه بالرغم من ارتفاع الوفرة الغذائية فالجزائر لا تزال واقعة في التبعية الغذائية.

و بشكل عام تتمثل أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة لأهدافها ما يلي:[1]

- نقص الدعم الكافي لانجاح البرامج الفلاحية الجوارية.
- مشكلة السكن الريفي و غياب الدعم المالي اللازم، إضافة الى العوائق الإدارية عند منح رخص البناء لسكان الأرياف، رغم أن السكن يعد احد العوامل الأساسية لتحفيز سكان الأرياف على عدم الهجرة للمدن.
- صغر حجم المستثمرات الفلاحية، حيث أن مساحة أغلبها 75% تقل عن 10 هكتارات، كما لم تفلح المستثمرات الوطنية بعد في تطوير مردوديتها و الرفع من قدراتها التصديرية.

و يضاف للنقائص المذكورة:

- تمثيل أغلب اليد العاملة الفلاحية من فئة الشيوخ فما يقارب 80% يتجاوزون الخمسون سنة.
- تأخر اصدار القانون المنظم للأراضي الخاصة التابعة لاملاك الدولة.
- نقص كمية المياه المتوفرة، و صعوبة توسيع المساحة المروية.
- ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية، بسبب تعدد الوسطاء عند انتقالها من مكان انتاجها، للأسواق الخاصة بالمستهلك.

## 2- سياسة التجديد الفلاحي و الريفي:

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي هي عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، و المتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية. [2]

### • أهداف سياسة التجديد الفلاحي:

رفعت الجزائر ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي تحديات عديدة نذكر منها:

- تحسين مستوى الآمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني.
- تحسين الميزان التجاري.
- حماية و تثمين المنتجات المعيشية.

[1] **Conseil national économique et social(2004)** , la conjoncture economique et sociale du premier semaistre 2004, OP.CIT, P P105-107.

[2] **قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 اوت 2008**، المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، الجزائر 10 اوت 2008، ص 5-6.

- إرساء تنمية منسجمة و متوازنة للأقاليم الريفية .

و كان لهذه السياسة عدة أبعاد ظهر في البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي، البعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، و البعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

- **الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي:**

تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز تمثلت في ما يلي:

**اولا-التجديد الفلاحي:**

و يركز على البعد الاقتصادي و مردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى: تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، تامين استقرار عرض المنتجات و ضمان حماية مداخيل الفلاحين و الأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، عصرنة تكييف التمويل و التأمينات الفلاحية. [1]

**ثانيا-التجديد الريفي:**

يهدف الى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة و مستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاءها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية و المنتخبين المحليين و المواطنين و الهيئات الريفية. و ان كل من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة.

**ثالثا-برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني:** [2]

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلين للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي و الريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في:

التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس و تجنيد الفاعلين، و لإرشاد المعارف و المساهمة في الحوار السياسي.

## 3- مؤشرات تطور القطاع خلال تطبيق المخططين:

### أولا-تطور الإنتاج الفلاحي:

لقد سمح تطبيق السياستين بتنمية الإنتاج الوطني و تحقيق عدة مكاسب و الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (02):** تطور الإنتاج لبعض المنتجات الأساسية 2005-2017

| السلع الغذائية | متوسط الفترة 2005-2009 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القمح | 2330.69 | 2554.93 | 3432.23 | 3299.05 | 2436.20 | 2656.37 | 1937.62 | 2436.50 |
| الشعير | 1209.20 | 1104.21 | 1599.72 | 1498.64 | 939.40 | 1030.56 | 919.91 | 969.70 |

[1] **وزارة الفلاحة و التنمية الريفية**، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق نشرية خاصة، ص 07

[2] **وزارة الفلاحة و التنمية الريفية**، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق، مرجع سابق ، ص 07

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البقوليات | 51.35 | 78.82 | 84.29 | 95.83 | 93.70 | 87.39 | 88.514 | 107.21 |
| الخضر | 5401.52 | 9569.24 | 10402.32 | 11866.41 | 12297.73 | 12469.33 | 13479.88 | 8882.46 |
| الفواكه | 2088.19 | 2983.42 | 3067.38 | 4231.63 | 4205.10 | 4323.11 | 4802.38 | 4942.65 |

الوحدة الف طن

**المصدر:** - الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية رقم 33 ، القسم الثالث الصفحات 31، 32، 40، 52، 67.

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية رقم36 ، القسم الثالث الصفحات 38، 39، 49، 62، 77.
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية رقم 39 ، الباب الثالث من الموقع التالي http://www.aoad.org/ASSY39/statbook39Cont.htm

تعتبر المواد الموجودة في الجدول المواد الأساسية و الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة، و ما يمكن ملاحظته هو التذبذب في الإنتاج ، بشكل عام الإنتاج الزراعي في تزايد مستمر و تحسن مع مرور السنوات لكن هذا التحسن لا يزال ضئيلا إذا ما قورن بالنمو الديمغرافي للبلاد، و نسب الاكتفاء الذاتي مما يحتم على الدولة المضاعفة في الجهود المبذولة من أجل تهيأة الأرضية المناسبة للقطاع من أجل مضاعفة الإنتاج .

### ثانيا-مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام:

**الجدول رقم (03):** نسبة مساهمة الناتج الداخلي الزراعي من الناتج الداخلي الخام 2010-2017 .

الوحدة مليار دج

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الخام | 11991.6 | 14519.8 | 16115.5 | 16643.8 | 17228.6 | 16702 | 17406 | 18594 |
| الناتج الزراعي | 1015.259 | 1183.216 | 1421.693 | 1640.006 | 1771.496 | 1971.8 | 1936.379 | 2281.851 |
| النسبة | 9.57 | 9.69 | 10.48 | 11.63 | 12.21 | 11.85 | 14.09 | 16.21 |

**المصدر:** من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

**الشكل 1:** مقارنة تطور الناتج الداخلي الزراعي مع الناتج الداخلي الخام (2010-2017)

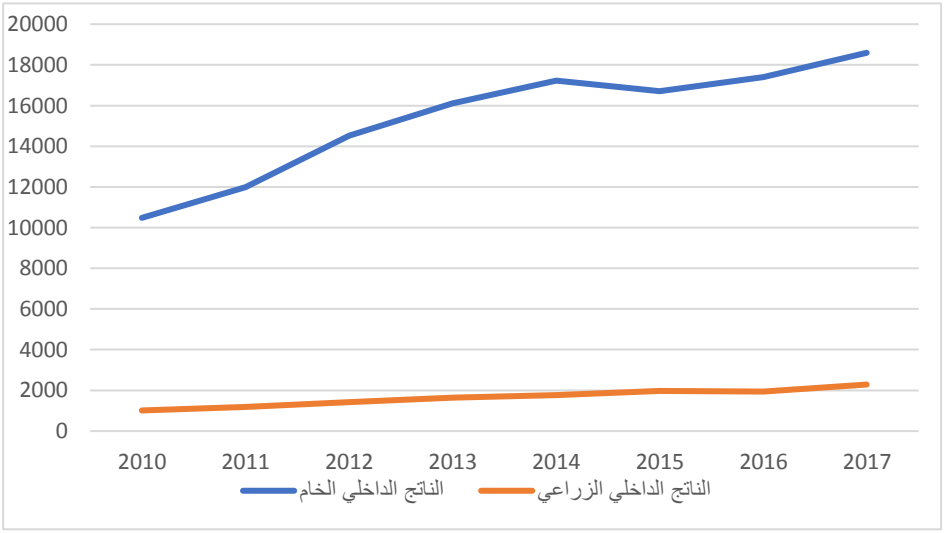


**المصدر:** من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابقين أن هناك تزايد في الناتج الداخلي الزراعي من سنة الى أخرى ، و كان ذلك نتيجة للجهود التي صبتها الدولة من خلال الإصلاحات الراهنة التي أعطت نتائج ايجابية نوعا ما إذا ما قورنت بالسنوات الماضية، و نلاحظ كذلك من الجدول أعلاه زيادة تقدر بـ 6.64% في غضون 8 سنوات، الا ان نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة جدا و يظهر ذلك جليا في الشكل السابق.

## ثالثا-الميزان التجاري الزراعي:

**الجدول رقم (04)**: تطور الصادرات و الواردات للقطاع الزراعي 2012-2017.

الوحدة: مليون دج

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 3719.7 | 4981.9 | 4571.4 | 5519.2 | 6053.2 | 8519.7 |
| الواردات | 352349.3 | 369719.1 | 403195.9 | 477764.3 | 429488.1 | 425596.9 |

**المصدر:** من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات في تزايد مستمر و هذا راجع للتحسن الذي مس القطاع في السنوات الاخيرة، و بالمقابل نجد أن الواردات كذلك في ارتفاع و بمعدلات اكبر هذا يدل على أن العجز في الميزان التجاري في تصاعد مستمر مما يحتم مراجعة الحسابات و البحث عن نقاط الضعف و محاولة إصلاحها .

**الجدول رقم (05):** مقارنة تطور الصادرات لبعض الأنشطة الاقتصادية 2012-2017.

الوحدة: مليون دج

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المنتجات الزراعية | 3719.7 | **4981.9** | **4571.4** | **5519.2** | **6053.2** | **8519.7** |
| المناجم و المحاجر | 11980.7 | **7833.7** | **7886.6** | **9582.3** | **7931.0** | **6134.3** |
| صناعة الحديد و الصلب | 6666.9 | **4692.7** | **3436.0** | **3784.7** | **6563.2** | **10723.1** |
| المواد الكيميائية المطاط و البلاستيك | 110866.8 | **107969.7** | **164157.2** | **155111.1** | **141134.0** | **148782.9** |
| المحروقات | 5527736.5 | **5057546.9** | **4709546.4** | **3339435.1** | **3080035.2** | **3714143.9** |

**المصدر** من إعداد الباحثتان بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

**الشكل (2):** نسبة الصادرات الزراعية مقارنة بالقطاعات الأخرى (خارج قطاع المحروقات)

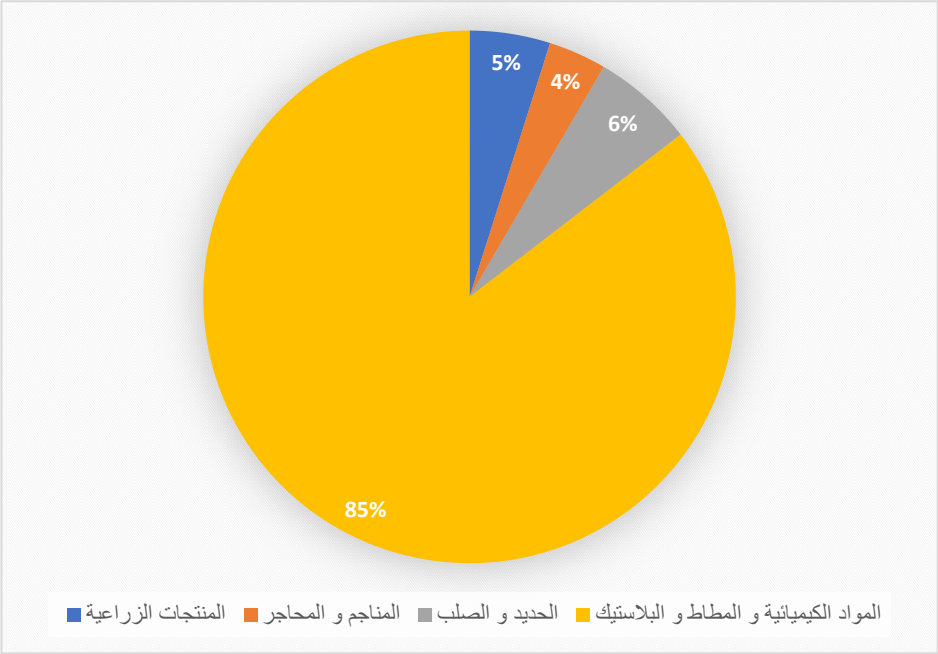


**المصدر:** من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المعطيات السابقة لسنة 2017.

من خلال المقارنة المبينة أعلاه نلاحظ إن قطاع المحروقات لا يزال في مقدمة الصادرات الجزائرية و يليه القطاع الصناعي بمختلف منتوجاته و يبقى القطاع الزراعي بالرغم من الجهود المبذولة و بالرغم من السياسات المنتهجة في المراتب الأخيرة ، و لا يسعنا القول في هذه الحالة إلا أن القطاع الزراعي و رغم الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها إلا انه لا يزال مهمشا و لا يرقى إلى تغطية قطاع الصادرات خارج المحروقات.

## رابعا- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير مناصب الشغل و تقليص البطالة خاصة في المناطق الريفية .

و للالمام بموضوع مدى إمكانية القطاع من توفير مناصب الشغل و تطورها نقوم بتحليل الجدول الموالي :

**الجدول رقم (06):** تطور القوى العاملة بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة ألف نسمة

| السنوات | اجمالي عدد السكان | القوى العاملة الكلية | القوى العاملة الزراعية | نسبة القوى العاملة الزراعية من الكلية |
|---|---|---|---|---|
| **2006** | 33722.97 | 9370.95 | 1609.63 | %17.17 |
| **2007** | 34400.00 | 9968.91 | 2220.12 | %22.27 |
| **2008** | 34800.00 | 10315.00 | 2244.06 | %21.75 |
| **2009** | 35100.00 | 10544.00 | 2358.34 | %22.36 |
| **2010** | 35666.31 | 10544.00 | 2358.34 | %22.36 |
| **2011** | 36717.00 | 10662.00 | 2442.60 | %22.90 |
| **2012** | 37495.00 | 11423.00 | 2476.50 | %21.67 |
| **2013** | 38297.00 | 11964.00 | 2528.90 | %21.13 |
| **2014** | 39500.00 | 11453.00 | 2550.60 | %22.27 |
| **2015** | 39963.00 | 11931.00 | 2959.80 | %24.57 |
| **2016** | 40836.00 | 12117 | 2545.18 | %21 |
| **2017** | 41389.17 | 12184.47 | 2608.76 | %21.14 |
| **2018** | 422284.15 | 12330.67 | 2648.98 | %21.48 |

**المصدر:** من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول ان الفترة 2006-2016 عرفت ارتفاعا في القوى العاملة الزراعية الى ان بلغت ذروتها في 2015 حيث بلغت 4959800 نسمة ثم تناقصت في السنة الموالية حيث بلغت 2545000 في 2016 و هذا راجع الى عدة عوامل:

- استعمال الأدوات الحديثة في الزراعة من مكننة و غيرها مما يقلص عدد الحاجة الى العمال.
- الفوارق الموجودة في المداخيل لدى القطاعات الأخرى.
- عدم توفير الإمكانيات المادية للفلاح مما دفع نسبة كبيرة منهم الى النزوح الى المدن

## خاتمة:

يعتبر تأهيل القطاع الزراعي الجزائري أولوية هامة، كونه مصدر مهم لتنوع الموارد و المداخيل، و الخروج من اقتصاد الريع الى اقتصاد دائم الإنتاج، لكن و رغم تعاقب السياسات الزراعية منذ الاستقلال، زيادة على الإصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم قوي منذ الالفية الثالثة يضل القطاع الزراعي بعيدا عن المستوى المرغوب فيه، سواء في تحقيق الاكتفاء أو دعمه للاقتصاد الوطني، حيث أنه لا يمكن اغفال العوائق التي حالت دون تجسيد برامج هذه السياسات، فالتنوع و التعدد في البرامج التي تضمنتها ، و أمام نقص التأطير المالي المادي و البشري للقطاع، ساهم في عدم تحقيق الآمال و الأهداف المرجوة في آجالها.

و من أبرز العوائق التي تعرقل التنمية الفلاحية في الجزائر ما يلي:

- حالة تأمين الامن الغذائي بالواردات الخارجية، خاصة منها الواسعة الاستهلاك.
- نقص الإرادة السياسية لانجاح السياسة الفلاحية ، و يتجسد ذلك في ضعف نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات الكلية.
- التمسك بالريع النفطي لتحصيل النقد الأجنبي، بدلا من تنمية موارد أخرى لتنويع الصادرات الوطنية.
- غياب المراقبة و المتابعة في كيفية صرف الأموال و استثمارها، و في طرق منح القروض الفلاحية.

## قائمة المراجع:

### الكتب

1- **عبد المجيد قدي (2005)**، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر، ص29.

2- **أبو الوفا عصام و علي يوسف خليفة(1975)**، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية دار المطبوعات الجديدة، ، ص349.

3- **حسين خليل (2007)**، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت ، دار المنهل اللبناني، 2007،ص 343.

4- **فاتح حركاتي (2016)**، الإكتفاء الغذائي في ضل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مؤسسة عالم الرياضة و النشر و دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الطبعة الأولى 2016، ص67.

5- **زناقي إبراهيم(2009)**، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، جامعة الجزائر، 2009 ، ص39.

6- **جلال الملاح(1991)**، تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للطباعة و النشر، السعودية 1991، ص12

7- **Denis**, **herbel et autre(2013)** , manuel de formation aux politiques agricoles en afrique, paris maisonneuvre et larose, 2013,p 127.

8- **Mohammed Elyes Mesli**(**2007**), l'agronomie et la terre. Algerie , edition alpha, 2007, p84.

**المقالات في مجلة:**

9- **جمال جعفري، العجال عدالة** (**2018**)، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و اثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد02، ص 105.

**10-د رايس حدة، د رحال ايمان** (**2018**)، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2018، ص54

**الإصدارات:**

11- قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 اوت 2008، المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، الجزائر 10 اوت 2008، ص 5-6.

12- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق نشرية خاصة، ص 07

13- Conseil national économique et social, la conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004, OP.CIT, P P105-107.

14- Conseil national économique et social, la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2004, OP.CIT, P P264,272,273,274.

15- Ministère de l'agriculture et du développement rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, 16eme réunion d'évaluation des cadres, Algérie, 06/01/2013 p 02.

16- Conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain,OP.CIT,p45.

**المواقع الالكترونية:**

https://www.ons.dz/
http://www.aoad.org/
https://www.albankaldawli.org/